SPOTLIGHT
SYRIA
تشرين الأول 2025

KONRAD ADENAUER STIFTUNG

انتخابات منقوصة: مجلس الشعب السوري في تشرين الاول 2025

إعداد: أسعد العشي

المقدمة

شهدت سوريا لحظة تاريخية مفصلية في الثامن من ديسمبر/كانون الأول 2024. فبعد 14 عامًا من الصراع و54 عامًا من الحكم، سقط نظام الأسد أخيرًا. ما بدا مستحيلاً قبل أسبوع واحد فقط قد تحقق، وسوريا حرة أخيرًا. أطاح تحالف عسكري بقيادة هيئة تحرير الشام (منظمة مُصنّفة وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 2253، والتي تحكم إدلب منذ عام 2016) بالنظام في هجوم غير دموي استمر 11 يومًا، اتسم بسردية جديدة تسعى إلى أن تكون أكثر شمولاً وتصالحية.

جلب هذا التطور الدراماتيكي معه موجة هائلة من الأمل، امتزجت في الوقت نفسه بمخاوف وقلق بشأن الفترة الانتقالية. وتصدَرت المشهد أسئلة رئيسية كيف ستبدو سوريا الجديدة؟ كيف ستتعامل القيادة الجديدة في دمشق مع قضايا التمثيل والشرعية وإعادة توحيد البلاد والتنوع، لا سيما في ظل خلفيتها السلفية الجهادية؟ ما هي المؤسسات الجديدة التي ستنشأ، وكيف ستُحكم البلاد؟ لقد مهدت أحداث ديسمبر/كانون الأول 2024 الطريق لعملية انتقالية طال انتظارها، تضمنت معالم رئيسية، من بينها إنشاء هيئة تشريعية جديدة تُعنى بجميع الشؤون التشريعية خلال الفترة الانتقالية. في وقت مبكر، أعلن الحكام الجدد في دمشق استحالة إجراء انتخابات عامة حرّة ونزيهة في ظل الظروف الراهنة، وحددوا تدريجيًا آلية انتخاب غير مباشر. ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة كثيرة مطروحة: ما طبيعة هذه الهيئة التشريعية؟ وعلى أي أساس ستُنشأ ؟ وهل ستعتمد نموذج مجلس الشورى في إدلب (المنطقة الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام منذ عام 2016)؟

يتناول هذا الموجز تفاصيل هذه الآلية من حيث الأدوات، والعمليات، والممارسات، ونتائجها. ويبحث هذه الآلية من منظور ذي خمسة أبعاد: ما مدى تمثيل الهيئة التشريعية الجديدة؟ وما مدى شموليتها؟ وما مدى تنوعها؟ وما هي الإجراءات المتبعة لضمان الشفافية والمساءلة؟

وأخيرًا، سيقدم الموجز توصيات للمستقبل بناءً على نتائج العملية والتحليل.

نبذة عن سوريا بعد 2024/12/08

كانت أولى الخطوات السياسية الكبرى بعد سقوط نظام الأسد هي "مؤتمر النصر" الذي عُقد في 29 يناير/كانون الثاني 2025. كثرت التكهنات بعقد مؤتمر وطني، إلا أن جميع هذه التكهنات ثبت زيفها عندما جمع أحمد الشرع جميع الفصائل المسلحة المتحالفة معه خلال هجوم ديسمبر/كانون الأول لمبايعته وتعيينه رئيسًا مؤقتًا للجمهورية. أبرز القرارات الصادرة عن المؤتمر شملت ما يلي:

- إلغاء دستور 2012
- حلّ مجلس الشعب (البرلمان) وجميع لجانه
- حلّ حزب البعث العربي الاشتراكي وجميع الأحزاب المنضوية ضمن الجبهة الوطنية التقدمية
- حلّ جميع الفصائل المسلحة

علاوة على ذلك، منح المؤتمر الرئيس المؤقت المعيَّن صلاحية تشكيل مجلس تشريعي مؤقت وصياغة دستور مؤقت أو إعلان دستوري.

الخطوة الثانية كانت مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد في 25 فبراير/شباط 2025، وشارك فيه نحو 1000 شخصية اجتمعت في القصر الرئاسي لمناقشة أسس سوريا الجديدة وقضايا الحكم والهوية. من أهم توصيات المؤتمر:

- حماية استقلال سوريا ووحدتها وسلامة أراضيها
- اعتماد إعلان دستوري مؤقت
- إنشاء مجلس تشريعي مؤقت
- الالتزام الكامل بحقوق الإنسان وحقوق المرأة
- إرساء نظام قائم على الجدارة
- إرساء عملية عدالة انتقالية وطنية

أما الخطوة الثالثة فكانت اعتماد الإعلان الدستوري المؤقت في 13 مارس/آذار 2025. ومن أهم المواد المتعلقة بإنشاء المجلس التشريعي:

- المادة 1: الجمهورية العربية السورية دولة مستقلة ذات سيادة كاملة، وهي وحدة جغرافية وسياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن أي جزء منها.
- المادة 3.1: دين رئيس الجمهورية الإسلام، والفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس للتشريع.
- المادة 14.1: تصون الدولة حق المشاركة السياسية و تشكيل الأحزاب على أسس وطنية، وفقًا لقانون جديد.
- المادة 24.1: يُشكل رئيس الجمهورية لجنة عليا لاختيار أعضاء مجلس الشعب.

24.2 تُشرف اللجنة العليا على تشكيل هيئات فرعية ، وتنتخب تلك الهيئات ثلثي أعضاء

مجلس الشعب.
24.3 يُعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاء مجلس الشعب لضمان التمثيل العادل والكفاءة.
- المادة 26.1 يتولى مجلس الشعب السلطة التشريعية حتى اعتماد دستور دائم، وإجراء انتخابات تشريعية جديدة وفقًا له.

26.2 مدة ولاية مجلس الشعب ثلاثون شهرًا قابلة للتجديد.

في حين أن مؤتمر النصر في يناير 2025 منح الرئيس المؤقت صلاحية تعيين جميع أعضاء المجلس التشريعي، فإن الإعلان الدستوري حصر هذا الحق في ثلث المجلس (مع تفويض محدد لضمان عدالة التمثيل والكفاءة) ونص على عملية انتخاب غير مباشرة للثلثين المتبقيين. كما حدد الدستور المدة الأولية للمجلس بثلاثين شهراً.

مراجعة أهم المراسيم والقرارات الرئاسية المتعلقة بالعملية الانتخابية

استغرق الرئيس المؤقت ثلاثة أشهر كاملة بعد اعتماد الإعلان الدستوري لتشكيل "اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب" بموجب مرسوم الرئاسي (المرسوم 66) في 13 يونيو/حزيران 2025. أعضاء اللجنة الأحد عشر هم:

- محمد طه الأحمد: رئيس اللجنة، ومدير مكتب العالم العربي في وزارة الخارجية السورية، ووزير سابق في حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام من حماة.
- حسن الدغيم: مدير إدارة الشؤون المعنوية في الجيش الوطني السوري السابق والمتحدث باسم مؤتمر الحوار الوطني في فبراير/شباط 2025 من إدلب.
- عماد برق: وزير سابق في الحكومة السورية المؤقتة المعارضة، ونائب رئيس جامعة حلب من حمص.
- لارا عيزوقي: باحثة وناشطة في المجتمع المدني من طرطوس.
- نوار نجمة: المتحدث باسم اللجنة وطبيب من دمشق.
- محمد علي محمد ياسين: نائب مدير إدارة الشؤون المعنوية في الجيش الوطني السوري السابق وعضو الائتلاف السوري المعارض السابق من ريف دمشق.
- محمد خضر ولي: باحث وناشط في المجتمع المدني وعضو الائتلاف السوري المعارض السابق من عامودا.
- محمد ياسر كحالة: أمين عام دائرة الشؤون السياسية، منشق عن الجيش، وعضو سابق في المكتب السياسي لهيئة تحرير الشام من ريف دمشق.
- حنان البلخي: صحفية وسفيرة سابقة للائتلاف السوري المعارض في النرويج.
- بدر جاموس: رئيس هيئة التفاوض السورية السابقة والرئيس السابق للائتلاف السوري المعارض من ريف دمشق.
- أنس العبدة: الرئيس السابق لهيئة التفاوض السورية والرئيس السابق للائتلاف السوري المعارض من ريف دمشق.

من بين الأعضاء الأحد عشر: امرأتان، واثنان من الأقليات (أحدهما مسيحي والأخرى إسماعيلية)، وستة أعضاء ينتمون إلى الائتلاف السوري المعارض السابق، واثنان فقط ينتمون مباشرةً إلى هيئة تحرير الشام. على الرغم من الجهود المبذولة لإشراك النساء

والأقليات، إلا أن هذه الجهود ظلت رمزية إلى حد كبير، حيث تمسك الرجال السنة العرب المنتمون إلى ائتلاف المعارضة السورية أو هيئة تحرير الشام بالأغلبية بقوة.
باشرت اللجنة العليا فور تشكيلها عملية تشاور في جميع أنحاء البلاد لمناقشة تشكيل الهيئات الناخبة في كل محافظة وإنشاء لجان فرعية ولجان طعون. استمرت عملية التشاور حتى أغسطس/آب 2025 وشملت زيارات إلى جميع المحافظات السورية باستثناء الرقة والحسكة والسويداء. وقد دُعي ممثلون من الرقة والحسكة إلى دمشق للقاء اللجنة العليا في حين لم تُجرَ أي مشاورات مع ممثلين من السويداء. شملت اللقاءات أشخاصًا من مختلف القطاعات، مع التركيز على الأشخاص العاملين في المجال العام (سياسيين، وشخصيات وطنية أو محلية، ومجتمع مدني، ورجال أعمال). كما نُظمت زيارات تشاورية مخصصة لرجال الدين المسلمين والمسيحيين في دمشق.

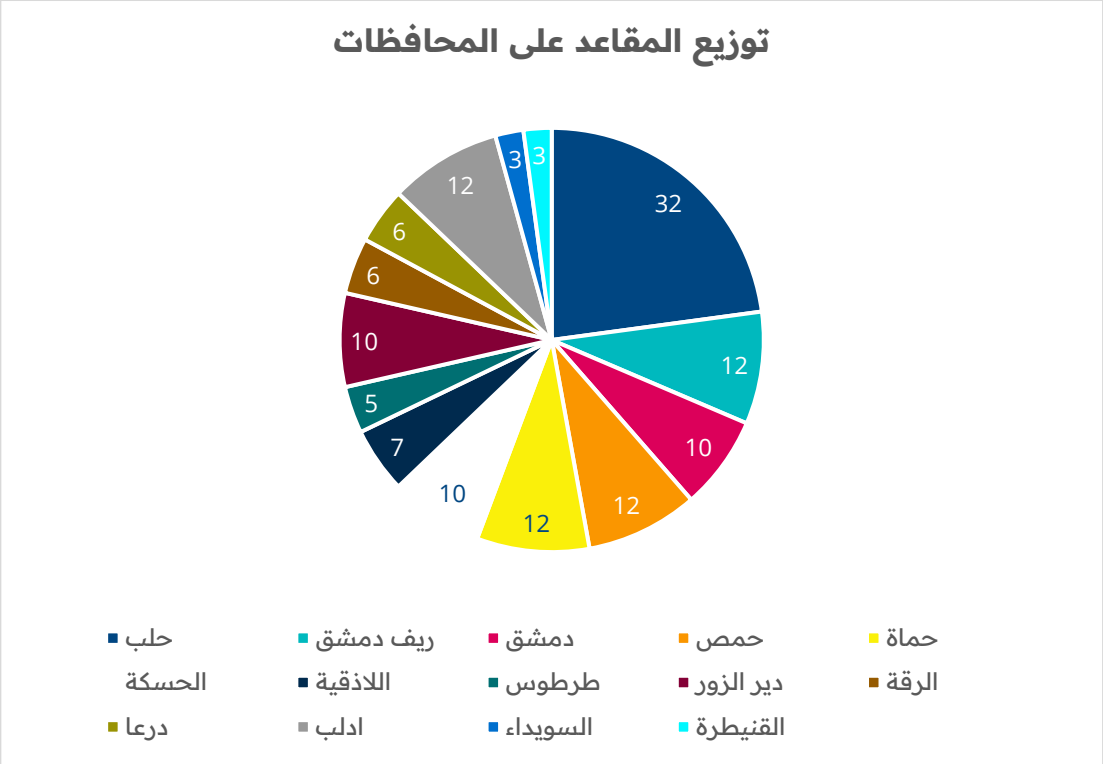
اعتمد المرسوم الرئاسي رقم 143 الصادر في 19 أغسطس/آب 2025 "النظام الانتخابي المؤقت لمجلس الشعب". تشمل النقاط الرئيسية ما يلي:

- إجمالي المقاعد: 210
- يُختار ثلثا المقاعد بناءً على هذا النظام الانتخابي (140 مقعدًا)
- يُعين الرئيس المؤقت الثلث المتبقي (70 مقعدًا)
- تُنشأ لجان فرعية وهيئات ناخبة على مستوى المناطق
- تُنشأ لجان استئناف على مستوى المحافظات
- يقتصر الترشح لمقعد نيابي على أعضاء الهيئات الناخبة فقط
- يُوزع عدد المقاعد النيابية لكل منطقة وفقًا للتعداد السكاني الصادر بقرار وزارة الادارة المحلية رقم 1378 بتاريخ 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2011
- عدد أعضاء كل هيئة ناخبة يساوي عدد المقاعد النيابية المخصصة لها مضروبًا في خمسين إن أمكن، ولا يقل بأي حال عن ثلاثين.
- رئيس الجمهورية هو من يُعيّن اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب
- اللجنة العليا بدورها تُعيّن:
  - لجنة قانونية من خمسة أعضاء لتقديم المشورة القانونية والمتابعة.
  - لجان فرعية لا يقل عددها عن ثلاثة أعضاء على مستوى كل منطقة.
  - لجان طعون على مستوى كل محافظة، مُشكّلة من قضاة بناءً على ترشيحات من وزارة العدل.
  - هيئات ناخبة على مستوى كل منطقة، بناءً على قوائم تُعدّها اللجان الفرعية بعد التشاور مع المجتمعات المحلية. ويُراعى في تشكيل كل هيئة ناخبة ما يلي:
    - 70٪ كفاءات و30٪ أعيان.
    - تنوع الخبرات الفنية.
    - تنوع المجتمعات.
    - تمثيل النازحين والمهجرين.
    - تمثيل المرأة بنسبة 20٪ كحد أدنى.
    - تمثيل الضحايا وأسرهم، بالإضافة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

- تُجرى الانتخابات في موعد مُحدد يُعلن عنه في كل منطقة، وتُفتح مراكز الاقتراع أبوابها لمدة ثلاث ساعات قابلة للتمديد حتى ست ساعات كحد أقصى.
- لا يُسمح بالتصويت بالوكالة.
- يشترط في المرشحين للجان الفرعية والهيئات الناخبة أن يكونوا:
  - سوريين الجنسية قبل مايو/أيار 2011.
  - مسجلين أو مقيمين في الدائرة.
  - أكبر من 25 عامًا.
  - أن يكون حسن السيرة والسلوك (باستثناء القضايا ذات الطابع السياسي أو الأمني).
  - ألا يكون قد ترشح للانتخابات الرئاسية بعد عام 2011.
  - ألا يكون عضوًا في مجلس الشعب أو لم يترشح له بعد عام 2011 إلا إذا أثبت انشقاقه.
  - ألا يكون مؤيدًا للنظام السابق أو للتنظيمات الإرهابية بأي شكل من الأشكال.
  - ألا يكون من أفراد القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية.
  - ألا يشغل منصبًا حكوميًا رفيعًا.
  - ألا يكون عضوًا في اللجنة العليا أو اللجان الفرعية أو لجان الطعون (لعضوية الهيئات الناخبة).

- على المرشحين للجان الفرعية إيداع ترشيحاتهم لدى اللجنة العليا. يُفتح باب الطعون لمدة يومين بعد نشر القائمة الأولية، وتُنشر القائمة النهائية بعد ثلاثة أيام، والطعن متاح لجميع المواطنين.
- على المرشحين للهيئات الناخبة إيداع ترشيحاتهم لدى اللجنة الفرعية للدائرة. يجب أن توافق اللجنة العليا على جميع الترشيحات. يُفتح باب الطعون لمدة يومين بعد نشر القائمة الأولية، وتُنشر القائمة النهائية بعد ثلاثة أيام. والطعن متاح لجميع المواطنين.
- تقتصر الحملات الانتخابية على أعضاء الهيئة الناخبة.
- تُفتح فترة الطعون في نتائج الانتخابات لمدة ثلاثة أيام ، على أن تُعلن اللجنة العليا النتائج النهائية خلال خمسة أيام كحد أقصى، والطعن متاح للمرشحين فقط.
- حُدّد يوم الانتخابات في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2025.

تم توزيع المقاعد الـ 140 وفقًا للجدول أدناه



على الرغم من أن النظام الانتخابي سعى لمعالجة قضايا التنوع ذات الأهمية البالغة في المرحلة الانتقالية في بلد متعدد الأعراق والطوائف مثل سوريا، إلا أنه لم يفرض آليات واضحة لتحقيقها، ولم يحدد أهدافًا سوى التوزيع الجغرافي وتمثيل المرأة. أما بقية أشكال الشمول والتنوع، فقد تُركت لأعضاء الهيئات الناخبة دون تحديد حصص إلزامية أو معايير محددة.

معايير اختيار أعضاء اللجان غامضة وغير قابلة للقياس. ولا يوجد أي تفسير أو تفاصيل حول عملية اتخاذ القرار داخل اللجنة العليا واللجان الفرعية ولجان الطعون.

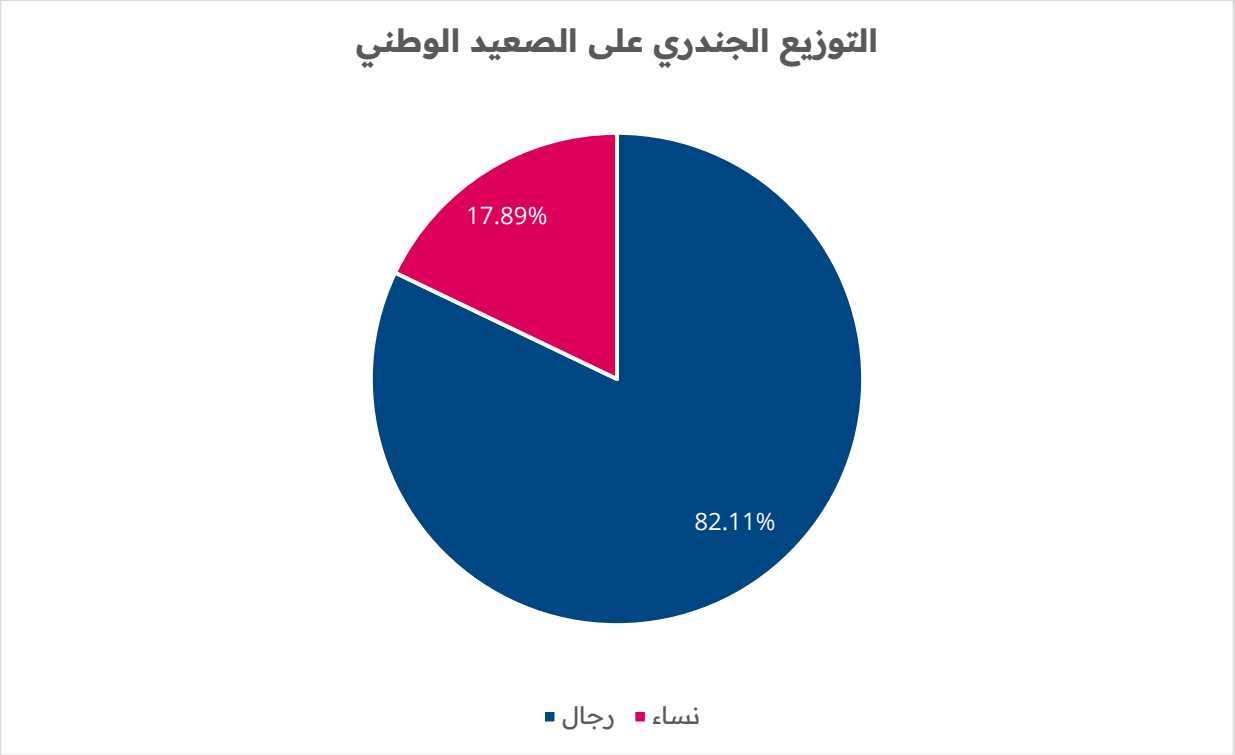
وقعت اتفاقية مع خمس منظمات مجتمع مدني (اللاكو، واليوم التالي، وGLOCA، ووحدة دعم الاستقرار، ورابطة الشبكات السورية) وذلك لتدريب اللجان الفرعية والهيئات الناخبة على العملية الانتخابية، وإجراءات الشفافية، وآليات حل النزاعات البسيطة.

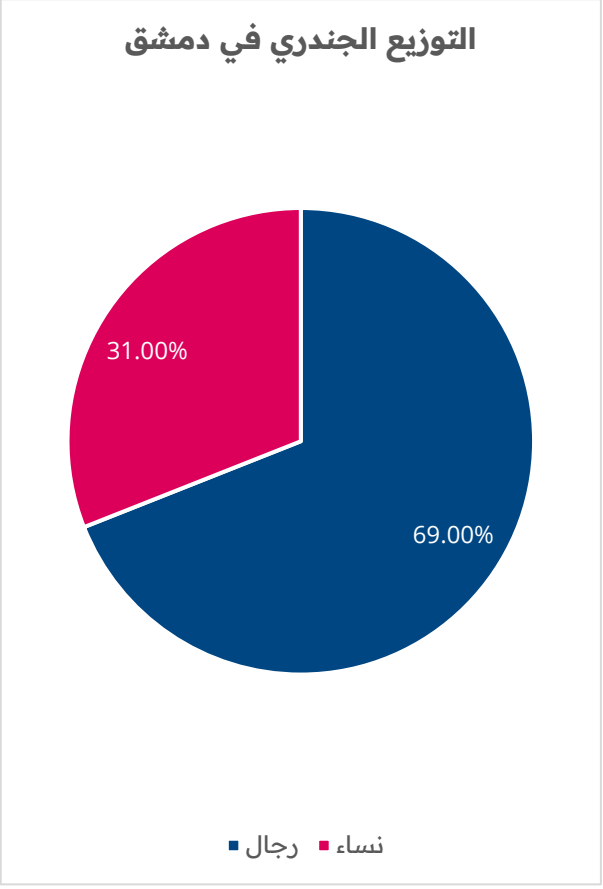
لم تُشكّل اللجان الانتخابية ولم تُجرَ الانتخابات في المناطق التالية:

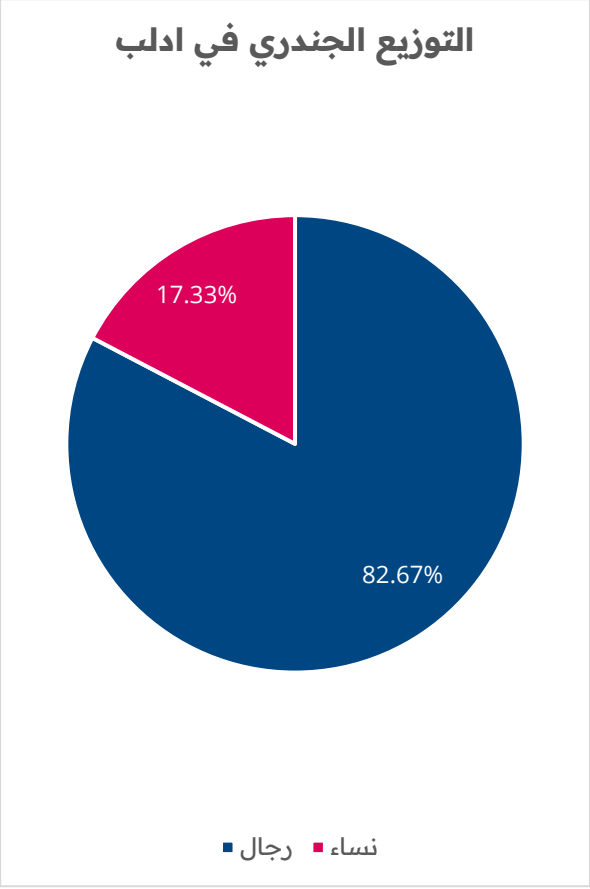
- كوباني في محافظة حلب (مقعدان)
- محافظة الرقة (6 مقاعد)
- محافظة الحسكة (10 مقاعد)
- محافظة السويداء (3 مقاعد)

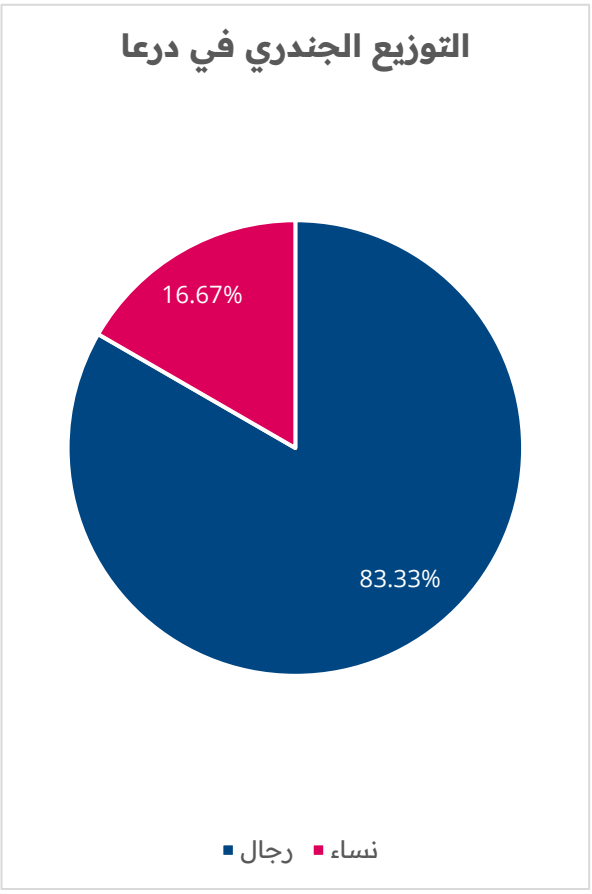
وبالتالي، أُجريت الانتخابات على 119 مقعدًا.

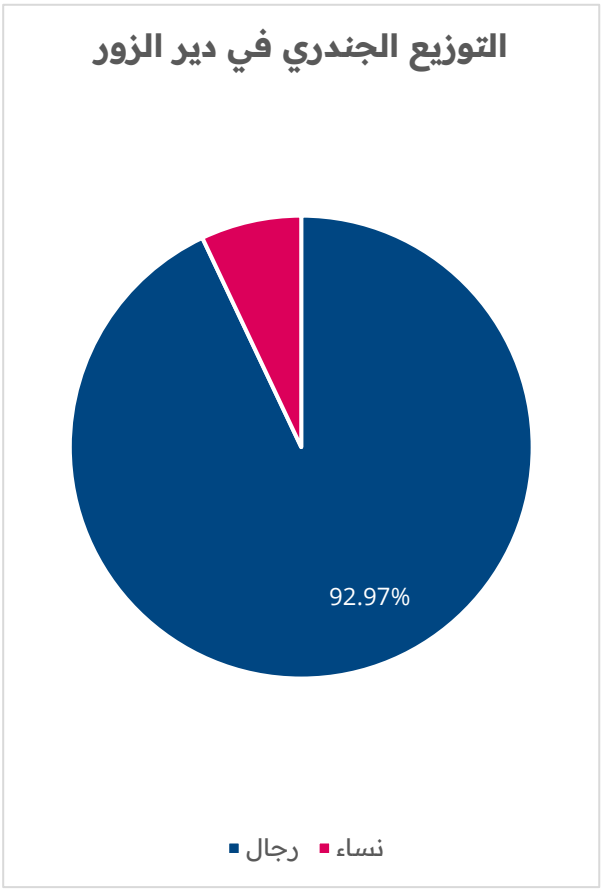
التنوع الجندري في الهيئات الناخبة

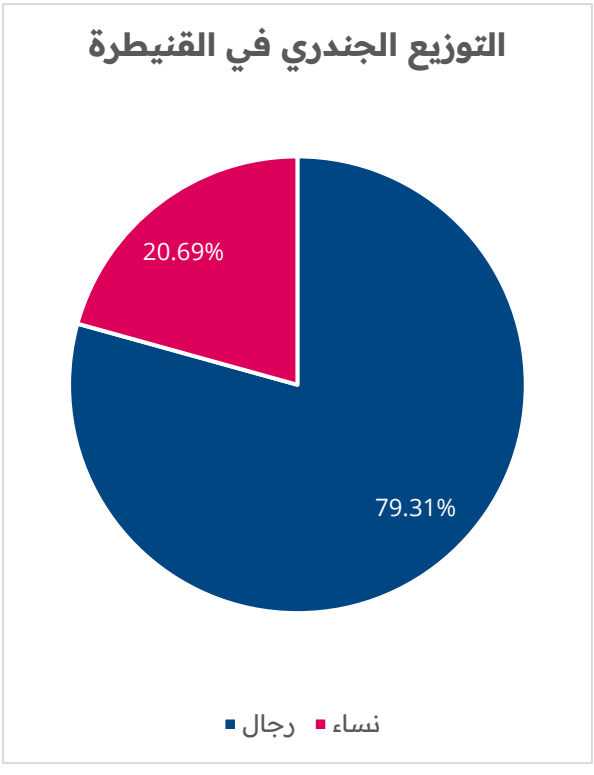


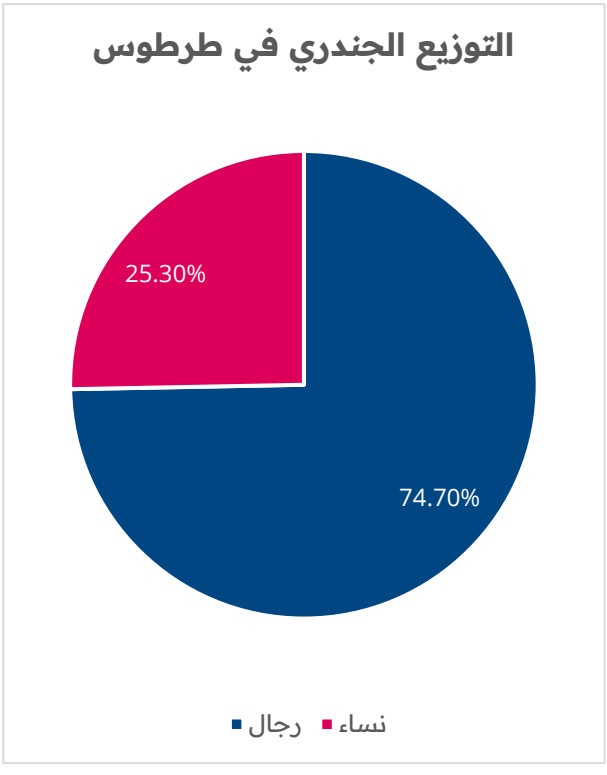


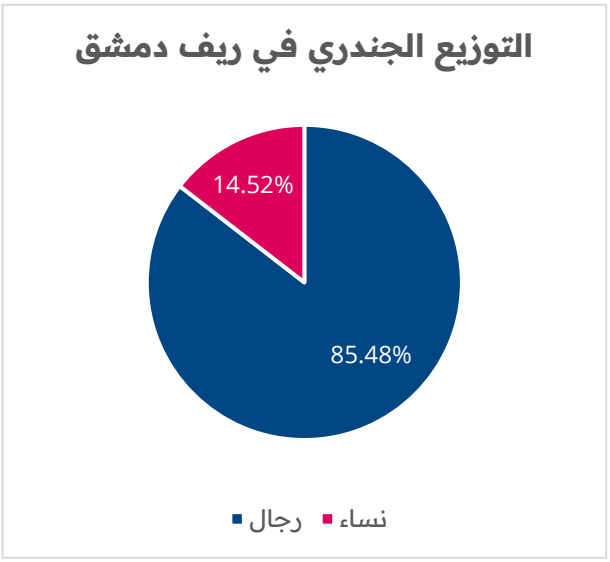


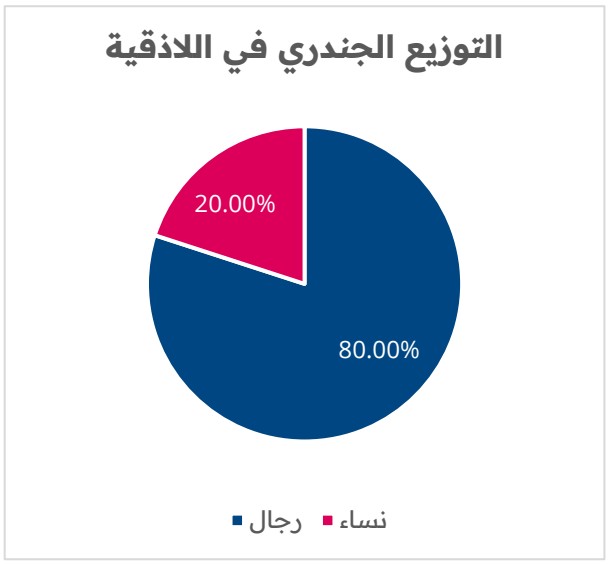

التوزيع الجندري في درعا
16.67%
83.33%
رجال
نساء

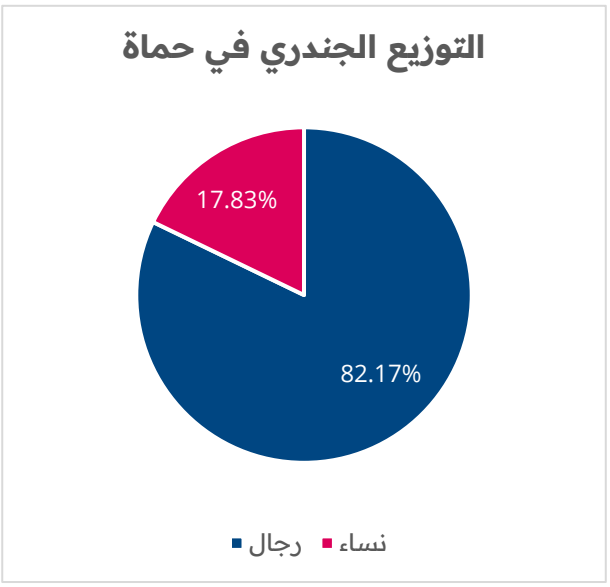

التوزيع الجندري في دير الزور
92.97%
رجال
نساء

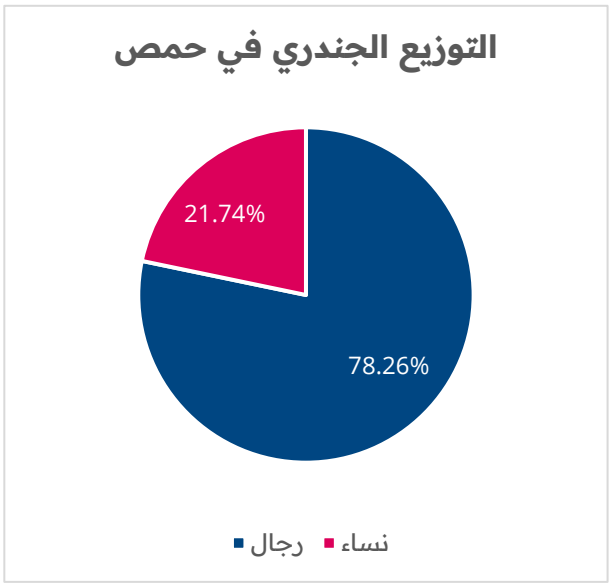

التوزيع الجندري في القنيطرة
20.69%
79.31%
رجال
نساء

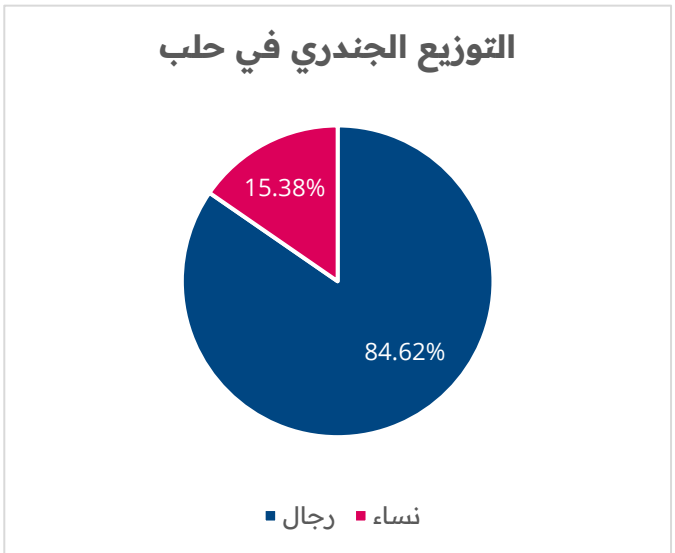

التوزيع الجندري في طرطوس
25.30%
74.70%
رجال
نساء


التوزيع الجندري في ريف دمشق
14.52%
85.48%
رجال
نساء


التوزيع الجندري في اللاذقية
20.00%
80.00%
رجال
نساء


التوزيع الجندري في حماة
17.83%
82.17%
رجال
نساء


التوزيع الجندري في حمص
21.74%
78.26%
رجال
نساء


التوزيع الجندري في حلب
15.38%
84.62%
رجال
نساء

نتائج العملية الانتخابية

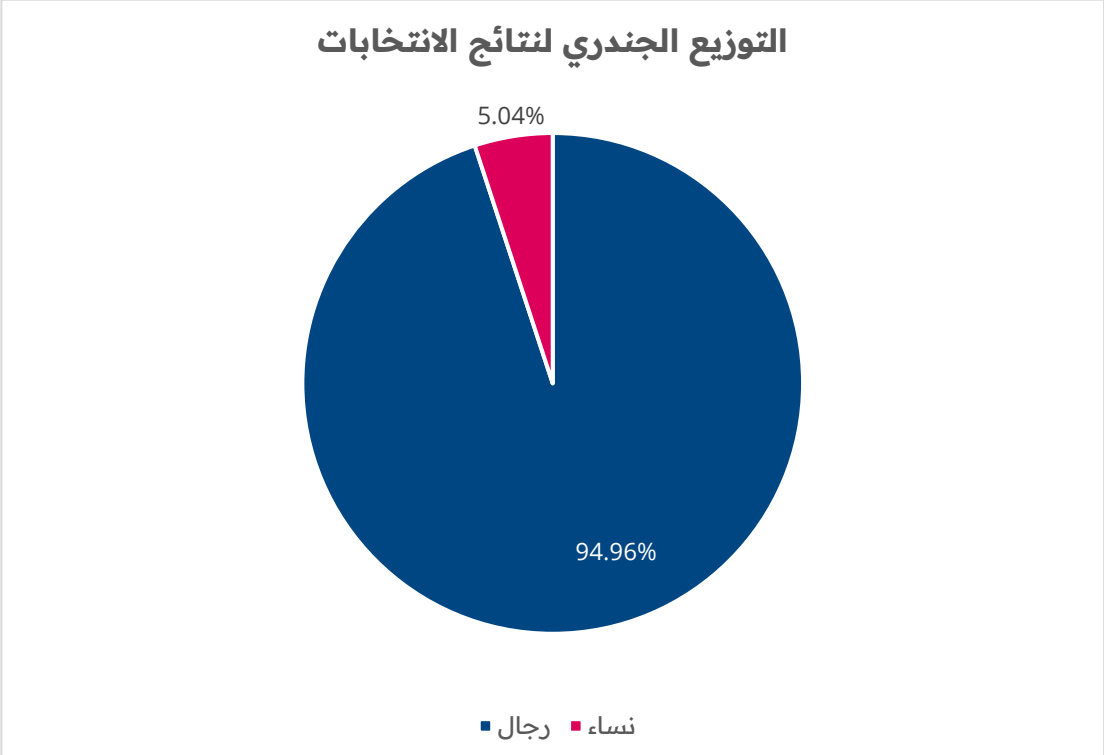
كما كان مُتوقعًا، أُجريت الانتخابات في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2025 لشغل 119 مقعدًا في مجلس الشعب. كان يوم الاقتراع هادئًا، حيث تجمّعت حشود صغيرة في المدن الكبرى مثل حلب ودمشق، حيث اضطرّت اللجنة القانونية في مركز الاقتراع إلى تمديد التصويت لست ساعات كاملة.

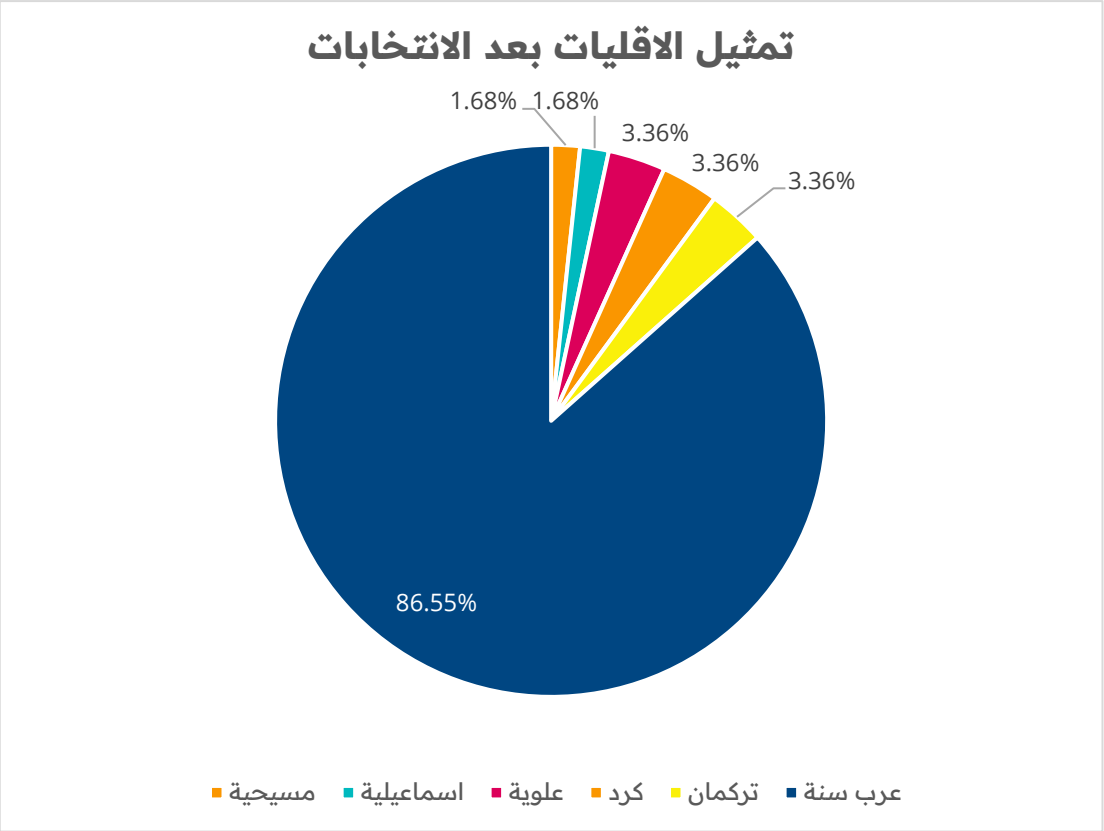
اتسمت عملية فرز الأصوات اليدوية بالبطء الشديد، إذ كان يتعين فحص كل بطاقة اقتراع وقراءتها مرتين، والتأكد من صحتها من قبل اللجنة القانونية في مركز الاقتراع. وسُمح للمرشحين وممثليهم القانونيين، وأعضاء الهيئات الناخبة، الحق في الطعن في أي تصويت فورًا والتحقق من صحته ودقته. كما بُثّت عمليات فرز الأصوات في دمشق ومدينة حلب مباشرةً على وسائل التواصل الاجتماعي.

سُمح لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية بتغطية التصويت والفرز في جميع مراكز الاقتراع. وشهد مركز الاقتراع في دمشق زيارة الرئيس المؤقت، إلى جانب وجود دبلوماسيين أجانب بصفة مراقبين.

لكن، في المقابل، لم يُسمح لمنظمات المجتمع المدني وهيئات الرقابة الانتخابية بدخول مراكز الاقتراع. كما لم تكن هناك بعثة دولية لمراقبة الانتخابات.

وكانت نتائج الانتخابات على النحو التالي من حيث الشمول والتنوع:





يتضح من الرسوم البيانية أعلاه إخفاق العملية الانتخابية في تحقيق أي من معايير التمثيل والشمول والتنوع. في الواقع، لم تتمكن سوى ست نساء من الفوز، ويعاني تمثيل الأقليات من نقص حاد. وبحسب التقديرات السكانية، فإن التركيبة الديموغرافية لسوريا هي على النحو الآتي:

- 10٪ أكراد
- 10٪ علويون
- 5٪ مسيحيون
- 3٪ تركمان
- 3٪ دروز
- 1٪ إسماعيليون
- 68٪ عرب سنة

إلا أن نتائج الانتخابات ضخّمت تمثيل العرب السنّة على حساب باقي المكوّنات، وأكدت مرة أخرى هيكل السلطة المتجانس الذي نشأ بعد الأسد.

من الواضح أن الهيئات الناخبة لم تتمكن من عكس التنوع العرقي والديني السوري في نتائج الانتخابات. وهو أمر كان ضروريًا لضمان شمولية العملية الانتقالية في سوريا بشكل كافٍ، وبالتالي تعزيز فرص نجاحها.

ورغم أن يوم الاقتراع لم يشهد حوادث أمنية خطيرة، إلا أن العديد من عمليات الترهيب أدت إلى ذلك. فقد تعرّض العديد من المرشحين للضغط أو التهديد من قِبَل مجتمعاتهم المحلية لسحب ترشيحهم (وخاصةً المرشحين المنتمين للأقليات). كما اغتيل أحد المرشحين العلويين.

الخاتمة والتوصيات

رغم الجهود التي بُذلت لضمان قدرٍ من الشمول والتنوع، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل للأسف. فالعملية الانتخابية، بصيغتها المُصممة، وخاصةً في مايتعلق بتشكيل الهيئات الناخبة وعملية التصويت، لم تُمكّن هيكليًا من انعكاس التنوع السوري في نتائج الانتخابات. فقد كانت العملية مُتسرّعة ولم تُراعِ الخصوصيات المحلية كما استُبعدت عدة محافظات عمدًا في انتظار الترتيبات السياسية المُستقبلية.

ويبدو واضحًا أن النظام الانتخابي المؤقت الحالي مُعيب وغير كافٍ، وأن الانتقال إلى الانتخابات المباشرة بات أمرٌ مُلحّ. وبينما يُمكن فهم استحالة إجراء انتخابات وطنية في عام 2025 (بسبب الوضع الأمني، ونقص الوثائق المدنية، وعدم وجود تعداد سكاني دقيق، ونزوح جماعي داخل البلاد وخارجها، إلخ)، إلا أن هذا لا ينبغي أن يكون هو الحال بعد انتهاء ولاية المجلس بعد ثلاثين شهرًا.

فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية للسلطات السورية الحالية:

- على الرئيس استخدام تعيينه لثلث أعضاء المجلس لمعالجة النقص الحاد في تمثيل وشمول النساء والأقليات.
- يجب إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن وبشكل عملي في المناطق التي لم تُجرَ فيها أي انتخابات. يؤثر عدم إجرائها بشكل مباشر على شرعية المجلس الجديد.
- ينبغي تعديل الإعلان الدستوري لضمان توازن أكبر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى إنشاء نظام رقابة وتوازن. يمنح الإعلان الدستوري الحالي سلطات واسعة في يد الرئيس المؤقت، مما يفسح المجال للتجاوزات والاستبداد.
- يجب إعطاء الأولوية لإجراء انتخابات محلية فور اعتماد القانون الجديد.
- يفتقر المجلس الحالي، بصيغته الحالية، إلى الشرعية اللازمة للعمل كلجنة دستورية، ولإقرار قوانين هيكلية طويلة الأمد. يجب وضع حلول لمعالجة مسائل التنوع والشمول.
- يجب إدراج التربية المدنية في المناهج الدراسية الوطنية، وإطلاق حملة توعوية وطنية حول أهمية الانتخابات وممارسة حق التصويت. ينبغي الإسراع في إصدار قانون جديد للأحزاب في أقرب وقت ممكن للسماح باستئناف الحياة السياسية.
- يجب ضمان تمثيل مناسب للمرأة.
- نظرًا للنسيج الاجتماعي، يُوصى باعتماد نظام انتخابي نسبي بدلاً من نظام الأغلبية.

عن المؤلف

أسعد العشي خبير اقتصادي سوري، ويشغل حاليًا منصب رئيس مجلس ادارة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير. شغل منصب مدير "بيتنا" بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٥، وهي منظمة لدعم المجتمع المدني تُمكّن الفاعلين المدنيين السوريين من خلال المنح وبناء القدرات.

تخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت حاصلاً على بكالوريوس في إدارة الأعمال، وحصل على ماجستير في إدارة الأعمال من معهد إنسياد في فرنسا. يقيم حاليًا في بروكسل، بلجيكا.

إخلاء مسؤولية: *إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لمؤسسة "كونراد آديناور" أو لمكتبها في لبنان.*

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.

Christina Baade
Head of Office Lebanon
European and International Cooperation
Christina.baade@kas.de
www.kas.de/libanon

The text of this publication is published under a Creative Commons license: "Creative Commons Attribution- Share Alike 4.0 international" (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode